### تقييم ٤٢٠٠ عقار وتقدير قيمة العقارات وفق وضعها الراهن

# دياب لـ«الوطن»: بداية أيار توزيع الأسهم التنظيمية للمالكين في « باسيليا سيتي»

فادي بك الشريف

كشف مدير مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي رقم ٦٦ رياض دياب لـ «الوطن» أنه من المقرر مطلع أيار القادم توزيع الأسهم التنظيمية على الشيوع لجميع المالكين (أصحاب الحقوق) في المنطقة التنظيمية الثانية جنوب المتحلق الجنوبي (باسيليا سيتي).

وبين دياب العمل على استكمال جميع الإجراءات، ليصار إلى البدء بالتوزيع من لجنة التوزيع النهائي التي يرأسها قاض مستشار وخبيران في التقييم العقاري وخبيران يمثلان المالكين، مشيراً إلى إصدار الجداول النهائية للتوزيع للمنطقة التنظيمية الثانية خلال ٣ أشهر.

هذا وحسب محافظة دمشق فإن مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي ٦٦ أجرت تقييماً لنحو ٤٢٠٠ عقار في المنطقة التنظيمية الثانية (باسيليا سيتي)، وحددت القيم التقديرية لها.

وبينت أن التقييم تم عن طريق لجنة مختصة، بعد أن عملت على إعداد ضبوط الجرد والتوصيف لهذه العقارات ودعت أصحاب هذه العقارات للاطلاع عليها، موضحة أن التقييم جرى من لجنة مختصة مشكّلة من قاض بمرتبة مستشار رئيساً وعضوية خبيرين اثنين في التقييم العقاري وخبيرين اثنين يمثلان الملاك.

وأشار دياب إلى أن تقدير قيمة العقارات في المنطقة التنظيمية، تم وفقاً لما نص عليه المرسوم التشريعي ٦٦ في مادته السابعة، بأنه تقدر قيمة عقارات المنطقة وفق وضعها الراهن بما عليها من مبان وإنشاءات وأشجار وزراعات والحقوق العينية والحقوق المدعى بها وبتقدير عادل يراعي القيمة الحقيقية.

ونصت المادة العاشرة من المرسوم، على أن تراعي اللجنة في تقدير قيمة العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية قبل تاريخ المرسوم التشريعي مباشرة وأن يسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار نتيجة صدور هذا المرسوم التشريعي أو المضاربات التجارية إذا كان هذا الارتفاع بالقيمة لا يبرره ارتفاع مماثل في المناطق المجاورة.

وعن المرحلة القادمة بعد عملية تقييم القيم التقديرية للعقارات، أوضح دياب أنه سيتم تقدير قيم المقاسم التنظيمية، ليصار بعدها إلى إصدار الأسهم التنظيمية وتوزيعها على المالكين، علماً أن قيم العقارات التي تم تقديرها ودعوة أصحابها للاطلاع عليها في المديرية ليست هي أسعار الأسهم التنظيمية.

وكانت محافظة دمشق قد دعت أصحاب العقارات الواقعة في المنطقة التنظيمية للاطلاع على القيم التقديرية لعقاراتهم التي حددتها لجنة مختصة، وذلك لدى مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي رقم «٦٦» بمنطقة المزة، بحيث تم وصف قرار اللجنة بأنه «قطعي وغير قابل للطعن»، وبإمكان المواطنين مراجعة المديرية للحصول على صورة مصدقة للقرارات الصادرة عن لجان حل الخلافات المتعلقة بالمنطقة التنظيمية الثانية المصور ١٠٢.

هذا وصدر المرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢ بهدف تنظيم العشوائيات في منطقتين ضمن دمشق هما «خلف الرازي وكفرسوسة» و«المتحلق الجنوبي»، حيث جرت تسمية المنطقة الأولى «ماروتا سيتي» والثانية «باسيليا سيتي».

## ١١٤٦ عقد إيجار منزل في حماة منذ بداية العام وأجور المساكن ترتفع كل شهر

حماة- محمد أحمد خبازي

إذا كنت تنوي استئجار منزل في حماة، أو إذا كنت مستأجراً بالفعل، فأنت مهدد برفع الأجرة كل شهر أو كل ثلاثة أشهر على أكثر تقدير، أو بإخلاء المأجور إلى الشارع إذا لم تدفع كما يرغب المؤجر!

وبينّ العديد من المواطنين المستأجرين منازل في حماة، من الوافدين إليها من إدلب والرقة أو من أهاليها، أن الإيجار يكسر الظهر، في ظل الارتفاعات المتلاحقة التي يطالبها أصحاب تلك المنازل.

وأوضح أحد المستأجرين الوافدين للمدينة من إدلب، أنه بالعام ٢٠١٦ استأجر شقة من غرفتين ومنافع بحي شعبي بـ٣٥ ألف ليرة ، واليوم يدفع أجرتها ٩٠ ألف ليرة!

وأشار إلى أنه يعمل على بسطة بعد دوامه الرسمي، كي يدبر أجرة المنزل، فيما يعمل ابنه البكر وعمره ١٦ سنة بمغسل سيارات كي يعينه بتوفير الطعام للأسرة.

وبيّنت موظفة وهي أرملة من أهالي حماة، أن البيت الذي تسكنه يطالبها أصحابه بالإخلاء، لأنها لم تستجب لطلبهم برفع الأجرة من ٤٥ إلى ٧٥ ألف ليرة.

وقالت: إلى أين أذهب أنا وأولادي الأربعة، فليس بمقدوري دفع الأجرة الجديدة فراتبي ٦٠ ألف ليرة فقط!

فيما شكا أحد المستأجرين وهو من أهالي المدينة، من طلبهم أصحاب المنزل الذي استأجره منذ ٦ سنوات بـ٥٠ ألف ليرة، ويطالبونه اليوم بـ١٥٠ ألف ليرة.

عدد من أصحاب المكاتب العقارية، بيّنوا لـ«الوطن» أن أجرة المنازل في حماة أغلى من دمبي، وأن أصحابها بحجة الغلاء الفاحش يطلبون أجرة عالية جداً، ما يسبب معاناة للمستأجرين.

وقال أحدهم: وبعض أصحاب المنازل يشترطون بالعقد على المستأجر دفع سلفة لمدة سنة، وزيادة الأجرة بمقدار الربع كل ثلاثة أو ستة أشهر، إذا كان المستأجر يريد الاستئجار لأكثر من سنة.

وكشف أحدهم أن معظم عقود الإيجار تتم بالمكاتب ولا تُسجل بالبلدية، بالاتفاق بين المالك والمستأجر، تهرباً من تسديد الرسوم والضرائب، وإن سُجلت فتكون الأجرة المدونة فيها بالحدود الدنيا وبخلاف الواقع!

وأكد أصحاب منازل أن ما أجبرهم على رفع إيجاراتهم سوى المُر.

وأوضحوا أن الظروف المعيشية صعبة على الجميع، وليس على المستأجرين فقط.

وأن من حقهم أن يستفيدوا من أجرة منازلهم بحل مشكلاتهم المعيشية، وقال أحدهم رداً على أسئلة «الوطن»: ونحن أيضاً نُعيل أسراً ولدينا أبناء بالجامعات، ونعاني الغلاء الفاحش مثل كل الناس.

والمنزل الذي تبلغ قيمته اليوم أكثر من ١٠٠-٢٥٠ مليون ليرة، يجب أن يكون مردوده ١٠٠ أو ١٥٠ ألف ليرة بالشهر.

وقال آخر: ونحن نريد أن نعيش، ولسنا جمعية خيرية.

رئيس شعبة توثيق العقود في مجلس مدينة حماة غزوان كيلاني بيّن لـ«الوطن» أنه تم منذ بداية العام الجاري تسجيل وتوثيق ١١٦٥ عقداً سكنياً، و٣٢٠ عقداً تجارياً، فيما تم بالعام الماضي توثيق ١١٥٠٠ عقد سكني و٣٥٠٠ عقد تجاري.

وأن عمل الشعبة هو توثيق وتثبيت عقود الإيجار فقط، ولا تتدخل بالأجرة المتفق عليها بين الطرفين، وذلك بعد أن يبرز المالك بياناً يثبت فيه ملكية العقار، وبملأ العقد من الطرفين وتدقق المعلومات لكليهما إذا كان سكنياً يحول العقد لإجراءات اللازم حسب الأصول، وإن كان عقداً تجارياً فيحول إلى مالية حماة لإجراء اللازم واستيفاء الرسوم وبراءة الذمة ويعاد للشعبة لإتمام العقد أصولاً.

### صفر الإصابة بكورونا في مشفى الحفة..

# عطيرة لـ«الوطن»: الحذر ضروري وعضو المكتب التنفيذي: جهاز القسطرة قيد الإصلاح والمرنان بانتظار الصيانة

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير مشفى الحفة في اللاذقية الدكتور رامي عطيرة لـ«الوطن» عودة المشفى للعمل الطبيعي باستقبال المرضى والمراجعين يومياً، مشيراً إلى عدم وجود أي مريض بفيروس كورونا في قسم العزل حالياً.

وأضاف عطيرة: إنه مع عودة الهيئة العامة لمشفى الحفة للعمل بشكل عادي بعد أن تم تخصيصها لتكون مركزاً خاصاً بمصابي كورونا منذ بدء الجائحة، تسجل اليوم إحصائية «صفر» بمرضى الفيروس منذ أكثر من أسبوع.

وشدد على ضرورة الاستمرار بالتقيد بالإجراءات الوقائية منعاً لعودة انتشار الفيروس، قائلاً: نأمل ألا تكون هذه المرحلة مرحلة هدوء لموجة ثالثة من الفيروس ما يتطلب الحذر والالتزام بالوقاية من تباعد مكاني وارتداء كمامة وحرص على النظافة الشخصية والعامة.

ولفت مدير مشفى الحفة إلى عودة عمل جميع الخدمات التي تقدمها من جراحة داخلية وتوليد وإسعاف وتحاليل مخبرية، منوهاً بانتقال قسم التجميل إلى مشفى التوليد والأطفال في مدينة اللاذقية.

وكشف الدكتور عطيرة أن العيادات الخارجية ستدخل الخدمة خلال أسبوعين على الأكثر بعد إعادة ترميمها، مضيفاً إنها ستقدم الخدمة للمواطنين بطريقة متطورة وفق شبكة وبرامج لتنظيم الدور ما يخفف الأعباء عن المراجعين بشكل عام.

من جهته، أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة في محافظة اللاذقية عبد الحسن شروف لـ«الوطن»، أن الوضع الطبي في مشافي الصحة من ناحية كورونا ممتاز والإصابات قليلة جداً مقارنة بالفترات السابقة.

وحول الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة فيما يخص إصابات اللاذقية، بيّن شروف أنها مسجلة بحسب المسحات التي يتم إجراؤها وهي إصابات خفيفة لا تحتاج لمشاف وتتماثل للشفاء بالحجر المنزلي.

ولفت شروف إلى عودة عمل العيادات بكافة المشافي تدريجياً لتقديم جميع الخدمات الطبية للمواطنين بجميع الأقسام.

وحول تعطل جهاز القنطرة القلبية في مشفى الباسل وجهاز المرنان المغناطيسي في مشفى التوليد والأطفال، أكد شروف أنه تتم صيانة إحدى قطع جهاز القنطرة في دمشق ليعود إلى الخدمة خلال أيام لا أكثر، في حين أن جهاز الرنين المغناطيسي يتم العمل على محاولة تأمين قطع لصيانته في ظل الصعوبات التي يواجهها القطاع الصحي جراء العقوبات والحصار ومنع الاستيراد.



# غياب العدالة بين فلاحي القنيطرة ومحسوبيات في توزيع المنح الزراعية

الوطن- خالد خالد

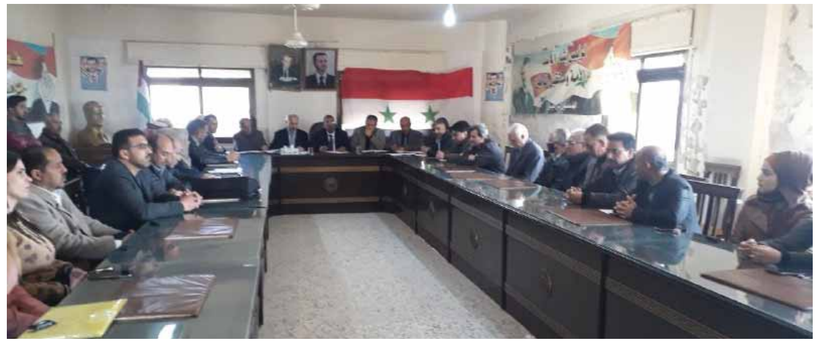

طالب رؤساء الوحدات الهندسية بنقابة المهندسين الزراعيين بالقنيطرة بقضايا عديدة اختصرتها رئيسة الوحدة الهندسية الأولى خولة منيزل بالعمل على إدخال زراعة الأشجار الحراجية التي تكون مرعى جيداً للنحل وإقامة محطة للمحافظة على العرق الدموي للأبقار الجولانية لما تمتلكه من الصفات الشكلية والإنتاجية من خلال إقامة محطة للأبقار الجولانية خشية انقراضها، وتفعيل دور السياحة الزراعية بتأمين المرافق الرئيسية في مناطق التحريج الطبيعي وإنشاء مزارع لتربية الأعداء الحيوية بهدف الحصول على منتج خال من الأثر المتبقي من المبيدات وإحداث مطحنة على أرض المحافظة وإحداث سوق هال لتجميع المنتجات الزراعية بشقيها وتسويقها ووحدات خزن وتبريد بشكل موسع وفرز عدد أكبر من المهندسين الزراعيين إلى المعهد الزراعي والثانوية الزراعية وتشجيع تربية الأسماك ضمن أحواض وتوسيع الزراعة العضوية وزيادة المساحات المروية من السدود وإحداث صندوق للتأمين على الإنتاج الزراعي من الكوارث وإدخال زراعة الأعلاف الخضراء وإحداث قاعة تدريب للمهندسين الزراعيين وعدم التأخير بصرف استحقاق المهندسين المتقاعدين وتأمين سيارة للنقابة للتواصل مع الوحدات الهندسية والمهندسين بمواقع العمل.

كما طالب رئيس الوحدة الثانية عمر السيد بتشميل جميع المهندسين باللباس المجاني ومنح التعويضات على الراتب الحالي ورفع قيمة اللصاقة الموضوعة على العبوات الزراعية والمساعدة في رفد مشاريع استصلاح الأراضي بمهندسين زراعيين وسائقي بلدوزر عدد عشرة ودعم الاعتمادات اللازمة بالمصرف الزراعي وتحصيل الديون من اتحاد الفلاحين والجمعيات الفلاحية وتعويض نقص الكادر بالمصرف وإشراك المهندسين الزراعيين بكل اللجان الزراعية والمنح المقدمة من الجهات المانحة وتأمين عناصر للضابطة الحراجية وزيادة خطة إنتاج الفراس الحراجية وتأهيل المشتل الحراجي والاستصلاح المجاني لأراضي منشأة الدواجن من أجل استثمارها أسوة بقرى المحافظة والمساعدة في نقل أو ندب سائقين اثنين للعمل بالمنشأة وتأمين الاعتمادات اللازمة لإعادة تأهيل الوحدات الإرشادية وتأمين سيارات ودراجات للعاملين فيها وتشجيع استخدام المكننة الحديثة المتطورة في العملية الزراعية وزيادة تعويض أضرار الفلاحين من الجفاف والعوامل الجوية وتأمين طبيب بيطري متخصص بالخيول العربية ومعالجة النقص بالمراقبين البيطريين وتخصيص المهندسين الزراعيين بأرض من أملاك الدولة لإقامة مشاريع زراعية لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وأشار رئيس مكتب الفلاحين الفرعي محمد الخطيب إلى غياب العدالة الاجتماعية عن الفلاح، مطالباً بإلغاء المحسوبيات عند توزيع المنح الزراعية، مشدداً على ضرورة إشراك البحوث الزراعية بالبحوث وإنتاج محاصيل زراعية جديدة.

ولفت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة أحمد عبد إلى إقامة محطة للماعز الشامي إضافة إلى مقترح لإقامة محطة أبقار جولانية للحفاظ على هذه السلالة لتحملها ظروف المحافظة، منوهاً بتكثيف اللقاءات مع المهندسين الزراعيين في النقابة والبحوث الزراعية والفلاحين لنشر ثقافة التنمية الزراعية.

بدوره كشف نقيب فرع المهندسين الزراعيين بالقنيطرة عدنان خلف عن دعم المهندسين الزراعيين وصناديق النقابة حيث تم رفع الرواتب التقاعدية بنسبة ٣٥ بالمئة ورفع إعانة التعاون الاجتماعي إلى ٤٥٠ ألفاً ورفع إعانة الوفاة إلى ٧٥٠ ألفاً ورفع إعانة صندوق الضمان الصحي الى٣٠٠ ألف ورفع جميع استحقاقات المهندسين من الإعانات الاجتماعية.

من جانبه أكد مدير الزراعة أحمد ديب أن من أولويات عمل المديرية بعد تحرير المحافظة التركيز على الوحدات الإرشادية لكونها صلة الوصل بين الفلاح والمديرية، مبيناً أنه بقيت ٤٠٠٠ دونم من أملاك الدولة بالحلس وهي لا تصلح لإقامة مشاريع صناعية وإنما منشآت زراعية لكون الأرض صخرية.

وأشار ديب إلى تقديم مقترح لمتقى تطوير القطاع الزراعي بإنشاء مجمع زراعي متكامل وشامل يضم سوق هال ووحدات تبريد وتجميع ومنشآت لإقامة معامل ألبان وأجبان، منوهاً بأن نقص الكوادر مشكلة كل جهات القطاع العام بالقنيطرة ولا تقتصر على الزراعة، أما بالنسبة لنقص المهندسين الزراعيين فهم بانتظار الفرز من مجلس الوزراء، مضيفاً إنه كان هناك مسابقة بالمديرية لانتقاء عدد من العاملين ولكن توقفت بسبب مسابقة المسرحين، كما أن موضوع العقود السنوية لتعويض النقص بالكادر بحاجة إلى موافقة رئاسة مجلس الوزراء وتم رفع كتب من المديرية من أجل تعيين عدد من العاملين بمنشرة خلايا النحل لكونها متوقفة حالياً عن العمل لعدم وجود نجارين.

ولفت إلى أن إنتاج المشتل الحراجي من الفراس ٢٠٠ ألف غرسة وحاجة المحافظة ١٠٠ ألف غرسة والباقي يوزع للمحافظات، مشيراً إلى أن آليات المديرية قديمة وبحاجة إلى تحديث واستبدال، علماً أن جميع دوائر المديرية تعاني نقص الآليات.

# مياه الصرف الصحي تهدد ينابيع وأودية مياماس وسهوة الخضر بالتلوث

السويداء – عبير صيموعة

لم تعد ينابيع قريتي مياماس وسهوة الخضر وخاصة الغدران المستخدمة للشرب إضافة للأودية ضمنها بمنأى عن التلوث والتي باتت المقصد الأساسي لمياه الصرف الصحي.

وأشار الأهالي إلى أن افتقار القريتين ذات الطابع الجبلي لشبكة للصرف الصحي واقتصارها على الجور الفنية أحدث خللاً بيئياً وخاصة أن مياه هذه الجور بات مستقرها الطرقات العامة والكروم المحيطة بالمنازل وأخيراً الأودية المغذية للسدود خاصة سد سهوة الخضر والذي كان يعد المغذي الرئيسي سابقاً لسد حبران المستخدم للشرب.

وناشد الأهالي المعنيين في المحافظة عبر «الوطن» بضرورة إكمال شبكة الصرف الصحي الذي بدئ العمل بها سابقاً في كلتا القريتين كما طالب أهالي قرية مياماس بضرورة إحداث سدة مائية على وادي الزيدي وتخصيصها لأعمال الري بسبب معاناة المزارعين من تأمين المياه اللازمة للري من نقلها بالصهاريج فضلاً عن أن إحداث هذه السدة يحمي نبع الغدير من التلوث والذي يقوم العديد من المزارعين باستخدام مياهه للري، كما طالب الأهالي أيضاً بضرورة إعادة تعبيد الطرق وصيانة كل الطرق داخل القريتين لحاجتها إلى مد قمصان إسفلتية والعمل على شق طرق جديدة لكونها تخدم العديد من المواطنين ضمن القريتين.

رئيس بلدية مياماس غسان كيوان أوضح لـ«الوطن» أن القرية كانت تفتقد فيما مضى لأي دراسة لشبكة الصرف الصحي رغم أهميتها فعدم وجود صرف صحي أدى إلى تلوث أودية القرية المغذية لسد سهوة الخضر إضافة لذلك فمياه الصرف الصحي أصبحت تهدد ينابيع القرية بالتلوث، لافتاً إلى أنه تم رصد ٢٥ مليون ليرة لمشروع الصرف الصحي العام الماضي إلا أن هذا المبلغ غير كاف ما أدى إلى تنفيذ ٦٠٠ متر فقط من مشروع الصرف الصحي موضحاً أن تنفيذ المشروع للقرية يعد ضرورة مُلحة لحماية الأودية المغذية لسد سهوة الخضر مؤكداً أن واقع الحال داخل القرية لا يسر الخاطر وجميعها تحتاج إلى قمصان إسفلتية رغم أعمال الصيانة الدورية لها منذ ١٤عاماً فضلاً عن الحاجة إلى شق طرق جديدة إلا أن عدم توافر السيولة المالية حال دون ذلك، ما أبقى عدداً من المواطنين من دون تخديم.

بدوره رئيس بلدية سهوة الخضر فيصل المذكور بين لـ«الوطن» أن مشروع الصرف الصحي في البلدة كان الهدف الأساسي منه حماية سد السهوة من التلوث وأضاف: إن المشروع يبلغ طول خطوطه ٢٣ كم لكن لم ينفذ منه سوى ٤ كم وهذا مرده إلى عدم توافر السيولة المالية الكافية لإكماله.

وأشار إلى أن البلدية حصلت على إعانة مالية العام الماضي بلغت نحو ٤٥ مليون ليرة تمكنت من خلالها من متابعة العمل بالخط الرئيسي وذلك لحماية السد من التلوث وكانت هذه المسألة الأهم. وبين أنه بالنسبة لطرق القرية فتأهيلها يحتاج لتوافر السيولة المالية والتي تتجاوز ٥٠ مليون ليرة، مضيفاً: حالياً هذا الاعتماد غير متوافر.

## أنفاق وكهوف في شوارع حمص والمعالجة «مؤقتة»

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير الأشغال في مجلس مدينة حمص حيدر النقري لـ«الوطن» أن الورش الفنية في مجلس المدينة عالجت نحو ٥٠ حالة من الهبوطات والتكهفات منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه في عدد من شوارع وأحياء المدينة منها في (مركز المدينة والمدينة القديمة وتقاطع شارع عبد الرحمن الداخل مع شارع النابغة الذبياني وأحياء جورة الشياح والوعر والخضر)، والتي تسببت بحدوثها الأعطال التي تحدث في شبكة الصرف الصحي أو نتيجة لوجود خنادق وإنفاق أقامتها المجموعات المسلحة في السابق.

وأشار إلى أنه تمت المعالجة بمادة القشط مؤقتاً لحين تشغيل مجابل الزفت ليتم تزفيتها، منوهاً بأنه تمت تسوية العديد من الحفريات أمهما التي كانت موجودة ضمن التوسع الغربي للمدينة على طريق قريتي قزحل وأم القصب والمتفرع من طريق مصياف، وذلك لانتهاء العمر الزمني بالطريق حيث تبين بعد الكشف على الطريق أنه بحاجة إلى تسوية الحفر بقشط الزفت بشكل إسعافي ريثما يتم ترميمه بالزفت.

ولفت إلى أن العمل متواصل لتأهيل وإنشاء شارع الشبكات في مدخل حي الشماس بعرض ٢٠ متراً وبقيمة مالية إجمالية تقدر بنحو ٩٠ مليون ليرة.

وأكد النقري أن وضع المصارف المطرية في المدينة جيد حالياً وتعمل الورش على فتح الشوايات التي قد تنغلق نتيجة جرف مياه الأمطار للأوساخ بشكل آني، منوهاً بمعالجة ٩ تجمعات مطرية فعلية نتيجة لأعطال بمجارير الصرف الصحي في عدد من الشوارع الرئيسية مثل شارع المسعودي والطلائع وغيرها منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، بالإضافة إلى أنه تمت معالجة ما يزيد على ٤٠ تجمعاً مطرياً أحدثته الأمطار نتيجة لتراكم الأوساخ على الشوايات وجرفها من قبل مياه الأمطار.

ولفت إلى أنه تم إنشاء نحو ١١٠ شوايات مطرية جديدة في مختلف شوارع المدينة و٢٨ مصيدة مطرية في المواقع التي قد تحصل فيها تجمعات مطرية لمنع تلك التجمعات في عدد من الشوارع الرئيسية منها شوارع (الأهرام والخراب وغرب الجامعة و...) مع بداية موسم الشتاء الحالي.

ولفت إلى أنه يوجد في مجلس المدينة لجنة طوارئ لاستقبال أي شكوى عن التجمعات المطرية أو المشاكل التي تحدثها الهبوطات المطرية من إغلاق للشوارع أو طوفان للمجاري وغيرها ومعالجتها في حينها.